جهود النحاة في التأصيل لقواعد النحو العربي

الأستاذ / **عوني أحمد محمد** - جامعة تيارت

بسم الله الرحمن الرحيم

في إطار الحديث عن جهود النحاة في تأصيل قواعد النحو العربي، يجدر بنا أن ننطلق من التساؤلات الآتية، لنصل من خلال هذا العرض إلى الإجابة:

أولا: كيف كانت أحوال اللغة العربية قبل مرحلة التقعيد وهل تم لها قوامها بالدربة والمران والفطرة والسليقة، أم بالتلقين المهيأ، والتعليم المصنوع؟

ثانيا: ما هي التحولات التي طرأت على اللغة العربية، وما أسباب ذلك ومظاهره؟

ثالثا: ما هي الجهود التي بذلت للحفاظ على اللغة العربية، وما هي الخطوات والأسس التي اعتمدت في ذلك، وهل هناك ضرورة أملت على القائمين بهذه الجهود أن يسلكوا هذا الطريق؟.

رابعا: ما هي المرجعية التي اعتمدها العلماء في تأصيل قواعد اللغة، وهل كانوا على نسق واحد وإن اختلفوا فما سر هذا الخلاف؟.

بداية ننطلق من تعريف ابن جني للغة في قوله: حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم.

أما تعريفه للنحو فنجده في قوله: هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد بها إليها.

وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا، كقولك قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم أي أنه محاكاة لكلام العرب في طريقه كلامهم تجنبا للحن، وتمكينا للمستعرب في أن يكون كالعربي في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام.

وفي كل من تعريف اللغة والنحو، رغم إيجاز العبارة نجد إجابة على بعض التساؤلات السابقة فعلة انتحاء سمت كلام العرب' أن يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، ثم إن

شذ بعضهم عنها رد بها إليها, بالإضافة إلى المرجعية وهي محاكاة لكلام العرب في طريقة كلامهم, وأسباب ذلك: تجنبا للحن، وتمكينا للمستعرب في أن يكون كالعربي في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام.

فماذا عن تاريخ اللغة العربية ومراحل تطورها؟

تشير الدراسات اللسانية إلى أن ما وصل إلينا من آثار العربية، يعد من أحدث الآثار السامية، فهو لا يتجاوز القرن الأول ق.م بالنسبة للعربية البائدة, بينما لا يتجاوز القرن الخامس الميلادي بالنسبة للعربية الباقية.

وقد بدأت اللغة العربية حياتها شأنها شأن اللغات جميعا –ضعيفة الإبانة، محدودة الكلمات عاجزة الأداء، اتخذها أهلها الأولون في فجر التاريخ وسيلة للتفاهم المحدود، والترجمة عن أغراضهم البدائية القليلة معتمدين في ذلك على الفطرة والسليقة في خلق الألفاظ وابتكار الكلمات تارة، ومحاكاة الطبيعة تارة أخرى[i]، وكلما امتدت بهم الأيام وكثرت من حولهم المشاهد احتاجوا إلى ألفاظ جديدة، عادوا إلى فطرتهم أو محاكاتهم.

حتى إذا كثر عددهم ودفعتهم أسباب الرزق إلى الهجرة والارتحال تفرقوا جماعات واصطنعت كل جماعة أصواتها القديمة وزادت عليه ما تبتكره من جديد فكانت اللهجات.

حتى إذا انقضت مرحلة الطفولة لتدخل اللغة مرحلة الصبا حيث لم تقتصر عل محاكاة الطبيعة بل تناولت الأصوات التي ابتكرتها القبائل والجماعات المتفرقة في المواطن المختلفة، فأخذت الجماعات بعضها عن بعض، ثم كان العربي يشقق الكلمة ويفرعها ويستحدث من التشقيق والتفريع كلمات جديدة لها مدلولها ومعناها الجديد.

خلال الطورين السابقين لم يكن لهذه الأصوات التي نسميها اللغة أوضاع ثابتة، ولا ضوابط مطردة، ولا قواعد محددة بل كان الأمر متروكا للناطقين بها يلفظونه كما يشاءون لا يعصمهم عاصم ولا يكبحهم ضابط, فقد ينطق أحدهم بالكلمة تامة الحروف وينطق بها غيره مزيدة أو ناقصة، وقد يضبطها أحدهم بحركات معينة ويضبطها آخر بما يخالفه حتى إذا دخلت طور الشباب، ولن يكون ذلك إلا بعد آماد طويلة، في هذا الطور الثالث تغيرت حالها واجتازت طريقها إلى النضج والقوة

والاستقرار، بما مكنت لها من مزاولتها مزاولة عملية ومستمرة، أشاعت الألفاظ ونشرت الأساليب، وثبتت بينهم طرق استعمالها ووجدت في مجتمعهم طرائقها وأقدرت الألسن على استخدام هذه الطرائق الموحدة بالدربة والمران، لا بالتلقين المهيأ والتعليم المصنوع، وسرت إلى الناشئ وكأنها إحدى غرائزه الأصيلة فشب عليها وشاب.

ذلك ما انتهت إليه اللغة العربية في آخر جاهليتها، فلم تبلغ نهاية هذه المرحلة بعد عصور وأحقاب طويلة المدى حتى كانت أوضاعها قد استقرت في النفوس على وجه يجعلها ملكة أو ما يشبه الملكة. وضوابطها المتوارثة قد وضحت مع رسوخها في الأذهان كأنها إحدى السجايا الفطرية، وجرى أهلها على سنن ثابت– أو كالثابت– في صوغ الكلمة وضبط حروفها وبناء الجمل والأساليب، وما يصحب هذا أو يتبعه من تقديم وتأخير وحذف وزيادة، وإثبات وتغيير.

ولم تنته الجاهلية بأطوارها الثلاثة السالفة حتى أدركت اللغة العربية من القوة والاستقرار في الضوابط والأوضاع نصيبا وافيا، وكان ما نالته في نهاية الطور الثالث أضعاف ما أدركته قبله، وظلت في كل مراحلها الثلاث وفية لموطنها (شبه الجزيرة العربية) قابعة فيه تنتقل مع أهلها خلاله وقل أن تجتاز حدوده و أطرافه.

إلى أن كان ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين. قال الله تعالى:"كتاب فصلت آياته قرانا عربيا لقوم يعلمون"[ii] وقال تعالى:"أنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون"[iii] وأدى الإسلام والفتوحات الإسلامية في الأقطار غير العربية إلى أثار متعاكسة، فمن ناحية أنتشرت اللغة في البلاد المفتوحة في مصر والشام والعراق وفارس وبلاد السند وأخذ أهل هذه الأمصار يتكلمون العربية شيئا فشيئا حتى غلبت ما عداها فكسبت اللغة من المتكلمين بها أضعاف من كان يتكلم بها من عرب الجزيرة.

واستفادت أيضا من كل مصر من الأمصار بما غذى اللغة العربية بكلمات لم تكن تعرفها من نباتات وحيوانات وملابس ونحو ذلك مما لم يكن للعرب علم به، قد أخذه العرب وأدخلوه في لغتهم، وأستعمل القرآن الكريم كلمات معربة مثل: الزنجبيل، سجل، سلسبيل، الخ كما غير من مدلول بعض الكلمات كالإيمان، الصلاة، الزكاة، الركوع، السجود، ومن ناحية ثانية تعرضت لغة العرب للتأثر بلغات الأمصار فتسربت إليها كلمات أجنبية أو تغيرت أبنية بعض الألفاظ، أو يختل ضبط بعض

حروفها أو تركبت جملها وأساليبها وتسرب اللحن إلى الناطقين بالعربية من أهلها وممن تعلموها وبدت خطورة اللحن في تلاوة القرآن الكريم. حيث بدأ يسيرا على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثم استشرى بعد ذلك وشاع في العصر الأموي. وتنبه الغيورون على كتاب الله ولغة القرآن إلى خطورة الأمر وتكثر الروايات في ذلك[iv].

لكل هذا إختط أهل العربية خططا يعالجون بها استفحال الداء وكانت البداية مع أبي الأسود الدؤلي في نقط الإعراب و نصربن عاصم في نقط الاعجام.

كانت جهود العلماء لتأصيل النحو وتقعيد قواعده لباعث اللحن أولا ثم لأسباب قومية واجتماعية بالإضافة إلى السبب الرئيسي وهو الغيرة الدينية المتمثلة في حفظ لغة القرآن الكريم كل هذا دفع القوم إلى الاحتجاج بالأسس التي اعتبروها قوام وضع علم النحو.

الاحتجاج:

ويراد به هنا: إثبات صحة قاعدة, أو استعمال كلمة أو تركيب, بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة.

العلوم التي يحتج لها:

يحتج بالكلام العربي لغرضين:

1-غرض لفظي يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف.

2-غرض معنوي لا علاقة له باللفظ.

وقد وقف العلماء في ذلك موقفين:

- فريق حجر واسعا فأسقط الاحتجاج بكلام الإسلاميين والمولدين في اللفظ والمعنى جميعا.

- ولم يلتفت الجمهور إلى هذا التعنت لبعده عن طبيعة الحياة, فقصروا الاحتجاج بكلام المولدين على المعاني فقط, وأحتجوا بكلام القدماء في اللفظ و المعنى, و يمثل هذا الاتجاه ابن حتى فقد احتج في باب المعاني بشعر المتنبي.

قال الرعيني:"علوم الأدب ستة:اللغة والنحو والصرف, والمعاني والبيان والبديع, والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب (يريد العرب القدماء), دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد

عليها بكلام المولدين, لأنها راجعة إلى المعاني. ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم إذ هو راجع إلى العقل, ولهذا قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيب وهلم جرا".

من يحتج به:

بحث علماء العربية فيمن نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر قدماء ومحدثين, وتقصوا أحوالهم, و نقدوها فاجتمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيته فقبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري سواء أسكنوا الحضر أم البادية. وقسموا الشعراء إلى أربع طبقات: جاهليون لم يدركوا الإسلام, مخضرمون أدركوا الجاهلية والإسلام, إسلاميون لم يدركوا من الجاهلية شيئا ومحدثون وأولهم بشار بن برد.

انعقد شبه الإجماع على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأوليين. واختلفوا في الطبقة الثالثة أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصة فكان آخر ما يحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع إبراهيم بن هرمة 70-150 الذي ختم الأصمعي به الشعر.

أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع هـ في حين يرى بعضهم الاحتجاج بالطبقة الرابعة مستدلا باستشهاد سيبويه بشعؤ بشار ابن برد في الكتاب (ويرد المعترضون بأنه فعل هذا خوفا من لسانه!).

أما المكان:

وبعبارة أخرى القبائل فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج، على اختلاف قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة فاعتمدوا كلام القبائل في قلب الجزيرة العربية، وردوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم.

يقول أبو نصر الفارابي[v] في تصنيفه لهم في الاحتجاج:"كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وأبينها عما في النفس.

والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم أقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

ومع هذا فلم تكن لغات هؤلاء بالمرضية دائما، قال الحسن البصري يوما، توضيت فقيل له: أتلحن يا أبا سعيد؟! فقال: إنها لغة هذيل وفيها فساد.

وبالجملة فلم يؤخذ عن حضري ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فلم يؤخذ عن:

- من لخم ولا من جذام لمجاورتهم لمصر والقبط.
- ولا من قضاعة ولا من غسان ولامن إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصاري.
- ولا من تغلب ونمر لمجاورتهم لليونانية.
- ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس.
- ولا من أزد عمان لمجاورتهم للهند والفرس.
- ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقمين عندهم.
- ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين إبتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم".

وكأن هذا التصنيف قد حاز القبول وجرى عليه العمل وكان الخروج عليه مدعاة للنقد لذلك: لما اعتمد ابن مالك على لغات لخم وجذام وغسان تعقبه أبو حيان. فقال في شرح التسهيل:"ليس ذلك من عادة أئمة أهل الشأن".

وكان أبو عمر وبن العلاء يقول:"لا أقول: قالت العرب...إلا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية" يريد ما بين نجد وجبال الحجاز قبائل: أسد وتميم وبعض قبائل قيس"[vi].

أما أحوال هؤلاء العرب المحتج بهم فخيرها ما كان أعمق في التبدى وألصق في عيشة البادية ولهذا افتخر البصريون على الكوفيين بأخذهم عن الأعراب أهل الشيح والقيصوم وأكلة اليرابيع، ويقولون للكوفيين: أخذتم عن أكلة الشواريز (اللبن المصفى) وباعة الكواميخ (نوع من الإدام).

ولهذا كله فإن الضابط في الاحتجاج والتصنيف الزماني والمكاني هو: الوثوق من سلامة لغة المحتج به، عدم تطرق الفساد إليها. فقد أسقط العلماء الاحتجاج بشعر أمية بن أبي الصلت وعدى

بن زيد العبادي، وحتى الأعشى عند بعضهم لمخالطتهم الأجانب وتأثر لغتهم بهذه المخالطة، حتى حمل شعرهم عددا غير قليل من ألفاظ ومصطلحات لا تعرفها العرب، وكل هؤلاء شعراء جاهليون!ومن العلماء من لا يحتج بغير الجاهلين، فقد قال الأصمعي "جلست إلى أبي عمر وبن العلاء عشر حجج مات سمعته يحتج ببيت إسلامي.

بينما يذهب فريق إلى الاحتجاج بكلام الشافعي المتوفى في القرن الثالث للهجرة. حتى نص الإمام أحمد بن حنبل على أن:"كلام الشافعي في اللغة حجة"[vii] لسلامة نشأته وتقلبه في البيئات العربية السليمة.

قيل لبشار: ليس لأحد من شعراء العرب شعر إلا وقد قال فيه شيئا استنكرته العرب من ألفاظهم وشك فيه، وأنه ليس في شعرك ما يشك فيه قال: ومن أين يأتيني الخطأ؟ ولدت هنا ونشأت في حجور ثمانين شيخا من فصحاء بني عقيل ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ، وإن دخلت إلى نسائهم فنساؤهم أفصح منهم، وأيفعت فأبديت إلى أن أدركت فمن أين يأتيني الخطأ؟! [viii].

وكلمة بشار هذه دليل قاطع على وجود بيئات في المدن سليمة من اللحن لزمنه في المئة الثانية من الهجرة.

ولابن جني رأى في ذلك. يقول في باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيئ من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها، وترك تلقى ما يرد عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأنا لا نكاد نرى بدويا فصيحا، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد تعدم مايفسه ذلك ويقدح فيه"[ix]. ويستدل ابن جنى على فساد سليقة الأعراب في زمنه. يقول:"وقد كان طرأ علينا أحد من يدعى الفصاحة البدوية ويتباعد عن الضعفة الحضرية فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له، وميزناه تميزا حسن في النفوس موقعة إلى أن أنشدني يوما شعرا لنفسه يقول في بعض قوافيه:(أشأؤها، أدأؤها) بوزن (أشععها، وأدععها) فجمع بين الهمزتين، كما ترى واستأنف من ذلك ما لا أصل له، ولا قياس يسوغه (أصل الاحتجاج – سماع، قياس).

نعم وأبدل إلى الهمز حرفا لاحظ له في الهمز، بضد ما يجب، لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما (التعليل) فكيف أن يقلب إلى الهمز قلبا ساذجا من غير صنعة ما لاحظ له في الهمز، ثم يحقق الهمزتين جميعا؟ هذا ما لا يبيحه قياس ولا ورد بمثله سماع....إلخ)[x].

ثالثا: ما يحتج به ووضع علم:

قبل الشروع في بيان وتفصيل المرجعية التي اعتمدها العلماء في تأصيل النحو وتعقيد قواعده نشير في البدء إلى الأسس التي قام عليه وضع علم النحو فمن المعروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لابد له من اطراد قواعده، وأن تقدم على الاستقراء الدقيق، وأن يكفل لها التعليل، وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزيئات قياسا دقيقا، وتسجل الرسوم النحوية تسجيلا تطرد فيه القواعد وتنتظم الأقيسة إنتظاما يهيئ لنشوء هذا العلم، وتوضح له القوانين الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها العربية فتنشأ الدراسة اللغوية من تأملات بسيرة في اللغة المحكية، ثم يتسع مداها على الأيام فتنتقل من التأملات إلى الملاحظة فالاستقراء فوضع القواعد والأصول.

فإذا كان علماء النحو قد اعتمدوا القرآن الكريم وكلام العرب وأشعارهم والحديث النبوي مصدرا سماعيا ليكون القياس ثمرة للسماع فإنه يجدر بنا أن نشير إلى مهمة اللغوي في ذلك والتي تتمثل في:

-جمع المادة اللغوية ثم تصنيفها لينتقل إلى تقسيم الرقعة المكانية التي يدرسها إلى مناطق ذات لغة فصيحة وأخرى دونها وثلاثة لا تعتمد لغتها البتة ويقوده ذلك إلى وضع معيار للفصاحة يرجع إليه في تصنيفه وتقسيمه وهذا ما اعتمده العلماء عند وضع لبنات النحو الأولى.

اللغة المحكية بين المتكلم واللغوي:

لا شك أن اللغة المحكية أو المنظومة ذات قوانين يراعيها المتكلم بدقة، لكنه لا يشعر بالعناء فهي عنده عادات اعتادها منذ تعلم اللغة من المحيط الذي حوله، أما عمل اللغوي فهو الكشف عن هذه القوانين المرعية وتوضيح القواعد التي يتقيد بها المتكلم الأصيل.

ولهذا ينبغي أن يكون اللغوي دقيق الملاحظة ثاقب النظرة متصفا بالصبر والآناة لكي ينفذ إلى ما وراء الظواهر الصوتية ويقف على الحقيقة المستترة فيها وزهنا تكمن أهمية السماع:

فهو مجموعة من الأعمال تبدأ من التأملات، التصنيف، التقسيم، الاستقراء ثم تنتهي بالكشف عن القواعد.

والسماع في مرحلة النشأة لا يزيد عن استنباط القوانين في اللغة المحكية إلا أنه في المراحل المتأخرة يصبح طريقة من طرق الاستدلال الكثيرة كالقياس والعلة والسبر والتقسيم والاستدلال بالأولى فيستعمل لتحقيق قاعدة أو إنكار ظاهرة.

ومما لاشك فيه أن النحاة وصلوا إلى القواعد العامة من ملاحظاتهم اليسيرة لتركيب اللغة فقد اهتدوا إلى المرفوعات كالفاعل والمبتدأ والخبر، وقوانين المنصوبات، كالمفعولات والحال والتمييز وقوانين المجرورات، كالاسم المجرور بالحرف أو بالإضافة، واهتدوا إليها من الملاحظات الأولى في مرحلة النشاة.

وكلما أوغلوا في الدرس وقفوا أمام ظواهر تحتاج إلى مزيد من التأمل والتتبع والاستقراء.

فعيسي بن عمر ت 149 هـ. يعرف بالاستقراء البسيط أن (ليس) يأتي بعدها اسمان: مرفوع ومنصوب. ولكنه سمع أبا عمرو بن العلاء يجيز رفع الاسم الثاني إذا نقض نفي ليس بأداة الحصر (إلا) تقول:'ليس الرجل إلا كريم فأتاه كالمستنكر وقال له:

ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ فقال له أبو عمرو: أو ما ذاك؟ قال: بلغني أنك تجيز (ليس الطيب إلا المسك). فأجابه أبو عمرو: ذهب بك يا أبا عمرو, نمت وأدلج الناس ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع فأبو عمرو هنا يحتج لما إجازة بما وصل إليه استقراؤه من لهجات العرب. وعيسي بن عمر أنكر الظاهرة في البدء لأنه لم يستقرئها, حتى إذا وقفه أبو عمرو على الحقيقة أخذ بها.

ويتجلى السماع في كتاب سيبويه الذي يعد مجمعا للتراث النحوي بين سنة 69هـ 180هـ بين وفاة أبي الأسود ووفاة سيبويه . فيما يحويه من:395 آية قرآنية و1049 شاهد شعري. وما لا يحصى من كلام العرب وأحاديثهم.

وقد كان منهجه في الكتاب أن يأخذ إما من: أفواه الفصحاء من البداة, وإما من شيوخه الذين سمعوه من العرب.

كيف تدرس المادة اللغوية ؟

أول عمل يقوم به اللغوي في دراسة اللغة هو جمع المادة المدروسة جمعا واعيا وافيا.

أولا: جمع المادة اللغوية:

الحق أن النحاة لم يجمعوا المادة اللغوية بأنفسهم, ولكنهم شاركوا فيها من لا عمل له في النحو, فقد كان جمع اللغة سابقا لظهور علم النحو متمثلا في:

القرآن الكريم:

الذي دون في الصحف, وحفظته الصدور وهو مجموعة لغوية غنية الظواهر حافلة بالقواعد والأصول النحوية.

فلم يتوفر لنص ما توفر للقرآن من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا وتدوينا وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الفصحاء وهو النص الصحيح المجمع علي الإحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة وقراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة.

ومن ثم تتبع النحاة بدءا بأبي الأسود وتلاميذه من بعده الظواهر اللغوية في القرآن الكريم, ثم صارت القواعد المحصلة تمتزج بالقراءات القرآنية التي رويت عن الصحابة وقراءة التابعين, وهم جميعا مما يحتج بكلامهم العادي بل قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من الرسول (صلى الله عليه وسلم). ولا ننسي أن أئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب الحضرمي هم أئمة في اللغة والنحو.

جاء في كتاب سيبويه وحدثنا يونس أيضا تصديقا لقول أبي الخطاب (الأخفش الأكبر) إن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا. لم يرد بقوله: (هذا أنت) إن يعرفه نفسه. كأنه يريد أن يعلمه انه ليس غيره. هذا محال.

ولكنه أراد إن ينبهه كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت قال تعالى:"ثم انتم هؤلاء تقتلون أنفسكم"[xi].

فسيبويه يعرض ظاهرة استقرى فيه شيخان كلام الفصحاء ، هما أبو الخطاب ويونس بن حبيب, ثم أضاف إليها ظاهرة أخرى مستعينا فيها بلغة القرآن الكريم ويحتج سيبويه بقراءة الجمهور:

فقد ورد في حديثه عن ضمير الفصل. إذ ذكر أن كثيرا من العرب يجعلونه مبتدأ ويرفعون ما بعده علي الخبر ثم قال:"وحدثنا عيسى أن ناسا كثيرا يقرؤونها:"وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون"[xii]. وهذه القراءة في عرف المتأخرين شاذة. والأخفش الأوسط يعتمد لغة القرآن في بناء كثير من القواعد النحوية:

حتى لينفرد بآراء يخالف فيها أساتذته وجمهور النحويين. من ذلك:

أنه أجاز أن تزيد "من" في الإيجاب. محتجا بقوله تعالى:"ونكفر عنكم من سيئاتكم"[xiii].

ويجيز أن تقع الواو زائدة محتجا بقوله تعالى:"حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوبها وقال لهم خزنتها".

وتوالى النحاة بعد هذين العلمين يحتجون بلغة القرآن الكريم ويستنبطون منها ما فات أسلافهم من قواعد، أو يصلحون ما سبقوا إليه من أصول حتى بات النحو القرآني[xiv].

أغزر المصادر في هذا العلم:

النحاة و القراءات:

إلا أن النحاة لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تخرج عن قراءة الجمهور فمما هو معروف، أن القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف، ويجوز للمسلمين أن يقرأوا بأي حرف شاؤوا. ولهذا كان النحاة يحتجون بالقراءة القرآنية التي هم عليها، ويستعينون أيضا بالقراءات التي يقرأ بها غيرهم.

فسيبويه والخليل مثلا كانا يحتجان بقراءة أهل البصرة، أي بقراءة أبي عمرو بن العلاء، ولكنهما لم يصدا عن قراءة بن مسعود وغيره من قراء الأمصار.

وكذلك كان الفراء – وهو سيد نحاة الكوفة – يحتج بقراءة الكسائي (على بن حمزة) وابن مسعود ولكنه لا يصد عن قراءة الأمصار الأخرى كقراءة أهل البصرة والمدينة ومكة والشام.

ومع ذلك فلم يكن النحاة على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تخرج عن قراءة الجمهور فمنهم من رد بعضها وقبل بعضا آخر. ومنهم من جعل قراءات القرآن كلها حجة.

فقد رد أبو عمرو بن العلاء قراءة لمحمد بن مروان المدني هي:

"هؤلاء بناتي هن أطهر لكم"[xv] بنصب (أطهر) وجعل (هن) ضمير فصل لا إعراب له. فقال: حتى ابن مروان في هذه اللحن.

وعدّ أبو عمروبن العلاء قراءة أبي جعفر وشيبة "ليجزي قوما بما كانوا يكسبون"[xvi] لحنا ظاهرا لأنهما نصبا نائب الفاعل "قوما".

ولا شك أن أبا عمرو لا ينكر القراءة إلا لأنه لا يثق بروايتها عن الرسول (ص) وكذلك حال النحويين الذين طعنوا ببعض القراءات.

2- وقد نعت أبو الحسن الأخفش قراءة من جمع بين الهمزتين بالشذوذ في قوله تعالى:" آمن السفهاء ألا"[xvii] "سواء عليهم أأذرتهم"[xviii] ولا يحيق المكر الشيء إلا بأهله"[xix].

قال: كل هذا يهمزون فيه همزتين، وكل هذا ليس من كلام العرب إلا شاذا، ونعت قراءة من قرأ "اشتروا الضلالة"[xx] بالشذوذ.

وممن أنكروا القراءات الشاذة: أبو عثمان المازني، والمبرد والزجاج.

موقف المتأخرين من القراءات:

نزع النحاة المتأخرون إلى قبول القراءات جميعا حتى الشاذ منها، ويتضح ذلك من تراث ابن مالك، وأبي حيان الأندلسي، وابن هشام وابن عقيل، والسيوطي، وغيرهم.

وقد كان أبو حيان شديد الحماسة في الدفاع عن القراءات يقول:"وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقرأة ولا يجوز لهم ذلك" ويتمسك بالأثر المروى، فهو لا يرى داعيا للمفاضلة بين القراءات لأنها في رأية كلها صحيحة مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، قلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة"[xxi].

ومن هنا كان أبو حيان يقبل لغة القرآن وقراءاته جميعا، وهي عنده حجة ولو نسب إليها الشذوذ ولهذا:

-رضى أن يقال:(معائش) احتجاجا بقراءة نافع، وإن ردها المازني وغيره من النحاة.

-أجاز جزم الضمير احتجاجا بقراءة أبي عمرو "يؤده"، وإن ردها الزجاج.

-أجاز تسكين "بارئكم" احتجاجا بقراءة أبي عمرو أيضا، وإن طعن فيها المبرد.

-أجاز عمل إن النافية في الخبر –وإن أنكره سيبويه- احتجاجا بقراءة شاذة لسعيد بن جبير "إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم"[xxii]، وإن طعن فيها النحاس.

-أجاز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، إحتجاجا بقراءة حمزة: "والأرحام"[xxiii] التي ردها الفراء والمبرد والزجاج وغيرهم.

-هاجم الزمخشري الذي أنكر على ابن عامر –وهو مقرئ أهل الشام- قراءة من قراءاته، فقال أبو حيان:"وأعجب لأعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظير لها في لسان العرب في غير ما بيت".

-ويرد على البصريين موقفهم من القراءات ويقول فيهم: والقراءات لا تجيئ على ما علمه البصريون ونقلوه"، ويقول أيضا:"ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة"[xxiv].

القراءات الشاذة:

وهناك من يرى الاحتجاج بروايات القرآن الكريم سواء أكانت متواترة، أم روايات آحاد أو شاذة وحجتهم في ذلك:

أن القراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو، إذ هي على كل حال، أقوى سندا وأصح نقلا من كل ما إحتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن، وإن كان القراء اسقطوا القراءة بها لعدم وثوقهم أنها قراءة النبي –صلى الله عليه وسلم- نفسه، فإن على علماء اللغة والنحو أن يعضوا عليها بالنواجذ، إذ كان رواتها الأعلون عربا فصحاء سليمة سلائقهم، تبنى على أقوالهم قواعد العربية، وإذا كان النحاة يحتجون بكلام من لم تفسد سلائقهم من تابعي التابعين فلأن يحتجوا بقراءة أعيان التابعين والصحابة أولى، ورجحان قراءات القرآن في حجيتها اللغوية والنحوية على شواهد النحاة عرف قديم تعاوره للعلماء.

واستيفاء للفائدة، فإننا نورد فيما يلي بعض التفصيل في شأن القراءات وما يتعلق بها.

1-فمن ضوابط القراء لصحة القراءة:

-صحة السند بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

-موافقتها رسم المصحف المجمع عليه.

-موافقتها وجها من الوجوه العربية.

والقراءة عندهم سنة متبعة وأنها لا تخضع لغير السماع الصحيح، أما القراءة الشاذة في نظرهم فهي ما توفر فيها صحة السند وموافقة العربية، وتخلف الشرط الثاني. وإن كانوا قد منعوا القراءة بها في الصلاة فلا يقدح في الاحتجاج بها عربية قادح، ذلك أن مخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص حرف لا تؤثر في صحة بناء القواعد عليها.

2-رأي أبي عمرو الدانى:

يقول:"وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها. هذا دستور القرء أثبتوه في كتبتهم، وطبقوه بكل دقة وأمانة.

بين النحاة والقراء:

يرى الرازي أن موقف بعض النحاة من القراءات فيه كثير من التعامل ومجانبة الصواب ذلك أنه في الوقت الذي يبنون قواعدهم على كلام العرب بما فيها من استقراء ناقص، فإذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند تختلف قاعدته القياسية طعن فيها وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم، فلا استقراؤه كامل أو كاف، ولا شواهده التي استند إليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة، ولا اللغة تخضع للمقاييس المنطقية التي ابتدعتها.

ويقول الرازي:

"إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيرا ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى"[xxv].

ويقول ابن حزم في الفصل:

"من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذه مذهبا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها، ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو للخطيئة أو الطرماح، أو لأعرابي أسدى أو

سلمى أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر، جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض عليه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعة الله عليه.

المنهج الصحيح في نظرهم:

والمنهج الصحيح في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها، فذلك أعود على النحو بالخير، أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها فصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس للمنطق، إذا كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس.

ونختم حديثنا عن القراءات القرآنية ببعض النماذج من مظاهر الاختلاف في القراءات فالقرآن الكريم، وإن نزل بلغة قريش فقد ورد فيه كثير مما بقى من لهجات القبائل الأخرى في ألسنة أهلها، وقرئت بعض ألفاظه على وجوه تتفق مع هذه اللهجات.

حيث تتمثل بعض مظاهر الإختلاف في قراءات في القرآن اختلاف.

- شكل الكلمة مع تغير المعنى:"غلبت الروم في أدنى الأرض" بضم الغين وفتحها".

"قال الذي نجا منهما وأذكر بعد أمة"، بضم الهمزة في أمة بمعنى طائفة من السنين، أو كسرها بمعنى نعمة ويسر أو بفتح الهمزة والميم المخففة واختتام الكلمة بهاء، لا بتاء بمعنى نسيان.

- إثبات كلمة أو حذفها: "تجرى من تحتها" – "تجري تحتها".

- إثبات حرف أو حذفه:"وسارعوا إلى مغفرة" – "سارعوا إلى مغفرة".

- وضع كلمة مكان كلمة:"هذا الذي ينشركم في البر والبحر"– "هو الذي يسيركم في البر البحر".

- وضع حرف مكان حرف: "فلا يخاف عقباها"– "ولا يخاف في عقباها".

ثانيا: كلام العرب الفصحاء:

وإلى جانب كلام الله المبين كان هناك مصدر لغوي حي، هو: أولئك الفصحاء المنتشرون في نوادي نجد، والحجاز وتهامه يلقاهم النحوي في البادية أو في سوق المربد، وبهم تثبت النحاة من صحة اللغة، وعن طريقهم نقلت الأمثال العربية.

فقد أثر عن الخليل أنه استمد علمه في النحو من بوادي نجد والحجاز وتهامه، وأنفذ الكسائي خمس عشرة قنينة خبر مما نقله من هذه البوادي، عدا ما حفظه ووعاه، وكان يونس بن حبيب يدمن الاتصال برؤبة العجاج الراجز، ويلح عليه في السؤال، أما الفراء فكان يلازم ثلاثة من فصحاء العرب هم: أبو تروان العكلي، وابو فقعس الأموي، وابو الحجاج العقيلى.

بالإضافة إلى ما أثر من أن الأمصار المتحضرة (البصرة، الكونة، بغداد) كانت تمتلئ بهؤلاء الفصحاء الذين يختلفون إلى الأسواق في بعض حاجاتهم، أو يستوطنون المدن ويهجرون البوادي ومن السماع أيضا، ما كان يسمعه النحاة في حلقات العلم في الأسواق العامة ومجالس العلماء.

جاء في كتاب سيبويه:"وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون: إذن أفعل ذاك في الجواب، فأخبرت يونس، فقال: لا تبعدن ذا، ولم يكن يروى إلا ما سمع".

فسيبويه هنا يروى عن شيخ له، هو عيسى بن عمر، ما يخالف أصلا نحويا عليه معظم العرب وهو: أن تكون "إذن" غير ناصبه للمضارع، إذا وقعت جوابا لكلام سابق، فلم يستطع أن يجزم بمخالفته، فرجع إلى شيخ آخر من شيوخه، هو يونس بن حبيب فرده إلى تصويب ما روى له، وفي ذلك نرى أن كلام العرب المنقول من غير تدوين حجة ومرجع للجميع.

وتحدث سيبويه عن حذف الفعل وبقاء عمله، فينقل عن شيخه أبي الخطاب (الأخفش الأكبر) أنه سمع بعض العرب وقيل له:" لم ؟أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال: الصبيان بأبي" ثم بين موضع الشاهد، وحلله بقوله:"كأنه جذر أن يلام فقال: لم الصبيان.

المعروف أن فعل القول يأتي أحيانا بمعنى الظن ويعمل عمله، وباستقرائهم قيدوا ذلك بثلاثة شروط أن يكون مضارعا، متصلا باستفهام، مسندا إلى ضمير المخاطب. نحو" أتقول أخاك قادما علينا. إلا أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سليم يجعلون باب: قلت أجمع مثل ظننت.

– دل الاستقراء على أن (من) تفيد الابتداء للغاية في المكان نحو: سرت من البيت إلى الجامعة.

وأجاز الأخفش أن تقع لابتداء الغاية في الزمان، لأن من العرب من يقول:" لم أره من يوم كذا" يعنى منذ.

-سن الفراء أصلا في قواعد العربية، وهو أن يكون "غدوة" علما على الوقت المعلوم في اليوم فيمنع من الصرف، وذلك بناء على ما سمعه من الجراح العقلي، وهو قوله: ما رأيت كغدوة قط.

النحاة المتأخرون:

فلما آل الأمر إلى الزمخشري 538هـ، وابن الشجري، والأنباري، وابن مالك، وابن هشام لم يبق من سبيل إلى هذا المصدر غير ما جمعه القدماء من مادة لغوية.

فقد أجاز ابن مالك أن يجمع بين الضمير المتصل و المنفصل إذا، اختلفا إفرادا وتثنية محتجا بما نقله الكسائي عن بعض العرب وهو قولهم:"هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها واعتمد ابن مالك روايات القدماء بإشارته إلى رواية يونس بن حبيب والخليل وسيبويه وقطرب وأحيانا لا يسمى الروای يقول: ومنها ما روى بعض الثقات من قول العرب: سلام عليكم بضم الميم من غير تنوين.

ولابن هشام شواهد كثيرة، أخذها من كتب القدماء، واعتمدها، في تثبيت المذهب النحوي الذي يراه، على أنه قل أن يذكر اسم الراوي.

ككلامه على (أم) بمعنى (بل) وساق على ما رواه الفراء عن العرب، وهو قولهم: هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم يريدون "بل".

إلا أن ما استنبطه كل من ابن مالك وابن هشام يمثل مذهب المتأخرين، وهو لا يعدو أن يكون تصحيحا لظاهرة، أو إنكارا لأخرى، لأن القواعد الأساسية تم لها الكمال في القرن الرابع، على يد العمالقة أمثال: ابن فارس، والسيرافي، وابن جني والزجاجي وغيرهم.

أما الأمثال:

فقد كانت ملء السمع والبصر، فمنذ العصر الجاهلي أخذ الناس يعنون بها ويجمعونها، فقد جمعت منها صحائف قليلة في نهاية هذا العصر، وقام بعض العلماء بجمع بعضها في العصر الأموي وفي العصر العباسي كانت الأمثال من أسس الاحتجاج في اللغة والنحو في حلقات أبي عمرو بن العلاء وجمع تلمذه يونس بن حبيب كتابا فيها بالإضافة إلى ما دونه المفضل الضبي في الكوفة فكانت هذه الحركة من جمع وتدوين الأمثال تالية لمرحلة كانت فيها الأمثال شائعة على الألسنة، تلك المرحلة التي سبقت زمن الحركة النحوية اللغوية.

النحاة ولغة الشعر:

ونعني بالشعر العربي الشعر الجاهلي القديم والشعر الإسلامي حتى عصر هارون الرشيد، فقد وصل منه إلى النحاة مجموعة وافرة تصلح أن تكون موردا للاستقراء، وكانت روايته واعتماده في فهم ألفاظ القرآن الكريم بدأت منذ أيام الصحابة.

أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: عليكم بديوانكم لا تضلوا. فقالوا: وما ديواننا قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم".

وذكروا أن ابن عباس رضي الله عنه، ما كان يفسر آية من القرآن إلا أورد عليها شاهدا من الشعر وقد صاحب رواية الشعر هذه عملية تدوينه، فقد وصل منه إلى النحاة مجموعة صالحة مدونة مكتوبة، فراح يقرؤها بعضهم على بعض، ويفيدون منها في استنباط القواعد.

وأول شيئ كان يهتم به النحوي في استقراء لغة الشعر هو: توثيقها والتأكد من صحة نقلها وفصاحتها، وله في ذلك مصدران:

1-الأعراب الفصحاء، والرواة الثقات عن الأعراب، وأحيانا نرى النحوي يسلك السبيل إلى المصدرين كليهما ليكون توثيقه للغة الشاهد أكثر دقة.

أما المصدر الأول فقد كان يستوطن البادية، وربما نزل إلى المدينة، حيث كانت بوادي نجد والحجاز وتهامه منبع الشعر وديوانه الموثوق به، حمل سكانها على ألسنتهم القصائد، وأنشدوه في الحواضر.

وبعد الفتح الإسلامي صار الأعراب خاصة مصدرا أصيلا للشعر العربي الفصيح، ومرجعا يرجع إليه في فهمه وتذوقه، وتقويم إعوجابه، وتوثيق روايته، وقد كان العلماء والرواة يحكمون البداة فيما اختلفوا فيه من شؤون الشعر.

فقد اختلف المفضل الضبي، والأصمعي في قول الشاعر:

وذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولبا جدعا.

فقد أنشده المفضل تولبا جذعا، فأنشد الأصمعي: جدعا.

فاتفقا على غلام من بن أسد حافظ للشعر، فصدق الأصمعي وصوب قوله[xxvi].

واعتمد سيبويه عملية التوثيق هذه اعتمادا تاما، فهو يصرح بأنه سمع ما يستشهد به من الأعراب الفصحاء يقول: كذا سمعنا العرب تنشده، سمعته من العرب، بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به، سمعنا ممن يوثق بعربيته.

وكذلك كان يفعل الفراء من نحاة الكوفة، فكان يلازم أعرابا فصحاء، ذكرهم ابن النديم وعدهم من الأعراب الذين نقلت عنهم العربية، وأحيانا يقول: أنشدني بعض ربيعة، أو بعض بني عامر، أو أسد، أو عقيل، أو أنف الناقة.

وإلى جانب هذا المصدر وهو رواية الأعراب، كان النحوي يعتمد رواية شيوخه عن الأعراب.

فقد كان سيبويه ينقل عن أبي الخطاب، وأبي عمرو، ويونس وعيسى بن عمر، والخليل.

وكان الفراء ينقل عن المفضل الضبي، والقاسم بن معن، والكسائي، ويونس بن حبيب وكل هؤلاء ثقة فيما ينقله عن فصحاء البداة.

وربما جمع النحوي بين المصدرين ليكون توثيقه أشد، فقد أثبت أبو الحسن الأخفش هذا الشاهد:

وما حل من جهل حبا حلمائنا ولا قائل المعروف فينا يعنف.

وهو شاهد من شواهد سيبويه: التي عني بها الأخفش، ولكنه لم يثبته فقط بل رجع فيه إلى الأعراب، وتأكد من صحة روايته وسلامة لغته.

ومن الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه ما ينيف على 1050 شاهدا، لشعراء جاهليين، وإسلاميين وأمويين، وعباسيين معاصرين لسيبويه نفسه، وقد كان شعراء تميم هم أكثر الذين احتج بهم، ثم تأتي القبائل البدوية الأخرى متقاربة أو متساوية.

والحق أن شواهد سيبويه، هي معظم شواهد النحو العربي على مر العصور، أضاف إليها المتأخرون شواهد جديدة، إلا أنهم ظلوا يحتفلون بها ويقدمونها لما تهيأ لها من أسباب الصحة والدقة والفصاحة.

وأضاف أبو الحسن الأخفش شواهد جديدة كتب لها الذيوع والانتشار، وقد احتج ابن جنى في الخصائص في خمسة عشر موضعا بشواهد من إنشاء الأخفش، إلا أنها لم تهيئ له، استنباطا جديدا

لأصل ذي بال، وكان الأخفش يسير في ركاب سيبويه في الاختفاء بشعراء القبائل البدوية كتميم، وأسد، وهذيل وغطفان وطيئ، وبعض شعراء المدن.

أما الكسائي والفراء فكان لهما من شواهد الشعر الفصيح، ما سار في كتب النحو المتأخرة، إلا أنها لا تختلف عن شواهد سيبويه من حيث الفصاحة والعناية بالبداوة.

ومما يؤخذ عليهم اعتمادهم على الشاهد الواحد في تقعيد القاعدة. أما اعتمادهم على الشاهد الذي لا يعرف قائله، فلا يختلفون فيه عن البصريين، لأنهم كانوا يسمعون الشاهد من أعراب فصحاء فلا يطعن فيه أن يجهل قائله. فقد ثبت أن سيبويه احتج بخمسين بيتا جهل قائله، تحدث عنها القدماء وحجته في ذلك:

إما أنه نقله عن شيوخه من العرب، وإما أنه سمعه بنفسه من الفصحاء، وإما أنه اعتمد فيه على تخريج شيوخه له.

فإذا انتقلنا إلى المتأخرين من النحاة، فقد انقطعت بهم السبل إلى سماع الشواهد من الفصحاء فاعتمدوا مصدرين:

المصدر العام: وهو ما التقطه النحاة من رجال اللغة والرواية في الكتب. للأصمعي وأبي زيد، وثعلب، وابن الأعرابي، وهو ما لم يحتج به الأسلاف وان كان لا يستهان بها.

المصدر الخاص: وهو ما التقطه النحاة من كتب النحو نفسها، تمثل شواهد سيبويه المنزلة الأولى ثم يأتي الفراء والأخفش، ثم تتوالى الأجيال ويفيد كل جيل ممن سبقه.

والحق أن المتأخرين من النحاة لم يضيفوا بشواهدهم ثروة إلى الأصول المستنبطة قديما ولا تكاد تذكر لقلتها، فقد كان سيبويه يمنع أن يجمع بين فاعل نعم، وتمييزه، ولكن المبرد أجازه لأنه وقف على بيت جرير:

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

ثم إن معظم الشواهد الجديدة، إنما اتخذت للمناظرات والجدل، أو للاحتجاج بوجه راسخ من وجوه النحو ولاسيما في كتب الفارسي، وابن جني، وأبي البركات الأنباري ولهذا قل توليد الأصول الجديدة أو رفض ما أصله القدماء، ما خلا بعض ما ذهب إليه نحاة من المذهبين كليهما من آراء فردية.

الخلاصة:

إن من يمعن النظر في معاجم اللغة، وكتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظا في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة. ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر، وزادت عنايتهم بالشواهد الشعرية مع الزمن.

حتى كان أبو مسحل الأعربي، يروى عن علي بن المبارك الأحمر، أربعين ألف بيت شاهد في النحو[xxvii]. بل كان أبو بكر بن الأنباري يحفظ فيما ذكر ثلاثمائة ألف بيت شاهد[xxviii].

ونحن إذا قابلنا الشواهد النثرية عند هؤلاء بالشواهد الشعرية وجدناها ضئيلة جدا[xxix].

النحاة والحديث النبوي:

يشمل الحديث النبوي، ما جاء على لسان الرسول الله صلى الله عليه وسلم، وما نقلته الرواية ودونته الكتب من محاورة الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه، ثم ما قاله الصحابة في وصف أعماله صلى الله عليه وسلم وما قاله بعض التابعين.

موقف النحاة القدماء من الاحتجاج بالحديث النبوي:

كان للنحاة المتقدمين من هذه المادة اللغوية، موقف يتميز بالصد عنها والاعتراض عن الاحتجاج بها، إلا في مواضع نادرة سيبويه لم يستشهد في كتابه إلا بثمانية أحاديث، لم ينسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يصرح بأنها أحاديث نبوية، كما أنه لم يحتج بها جميعا.

فما علة هذا الاعتراض؟!

1-إن الحديث النبوي الذي وصل إلينا، ليس كله كلام الرسول صلى الله عليه وسلم بلفظه، بل كلامه معنى، وأن الرواة حافظوا على المعنى، وخلطوا لفظه بألفاظهم.

2-إن الرواة في معظمهم ليسوا من العرب الفصحاء، حتى يصح اعتماد كلامهم، إذا فاتهم كلام الرسول صلى الله عليه وسلم فهم إما من أبناء المدن، أو أن بعضهم أعاجم، والبعض منهم كان ضعيفا في عربيته.

زعموا أن يوسف السمتي قال لعمرو بن عبيد: ما تقول في دجاجة ذبحت من قفائها؟! فراجعه عمر، فقال: من قفاؤها، فراجعه فقال من قفاءها!

وذكروا أن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي كان يفخم اللحن، وأن إبراهيم بن عثمان كان إيراني الأصل، وكان لحانا معروفا، وأن ربيعة بن عبد الرحمن كان يقول: بخيرا وإن كان بعضهم يعني بالعربية ويدرس اللغة، كحماد بن سلمة، وأيوب، والحسن البصري، والزهري، إلا أنهم لم يكونوا فصحاء بالسليقة كرواة الشعر. ولعل حاجتهم إلى علم النحو، وحثهم عليه دليل على أنهم يتكلمون العربية بتكلف. ومن أمثله اللحن في ذلك: قولهم:"مروا أبا بكر فليصلى بالناس"، "إنما كان منزل ينزله الرسول صلى الله عليه وسلم" "أي شهر هذا؟ أليس ذو الحجة" لأبي شبيه بالنبي (صلى الله عليه وسلم) ليس شبيه بعلى: في روايتهم لهذه الأقوال بهذه الصورة من اللحن.

3-الروايات المختلفة في نص لحديث:

ومن ذلك روايتهم "يتعاقبون فيكم ملائكة في الليل وملائكة في النهار" روى عن طريق مالك، وأبي زناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وهي لغة تقل عن لغة العرب.

"والملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"

"إن الملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"

"تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر".

"إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة في الليل، وملائكة في النهار".

قد يقال إن هناك أحاديث دونت منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كالتي دونها عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة، ورسائله صلى الله عليه وسلم إلى قيصر، وكسرى والنجاشي، ووفود القبائل، إلا أن هذه المدونات، لا تغري النحوي بالعودة إليها، لأنه لا يستطيع أن يقرأ ما فيها من غير تحريف، أو تصحيف، فلابد أن يقرأها على أصحابها، وهم قدماء غير معاصرين له، فإذا قرأها على معاصريه من المحدثين لم يجد فيهم إلا ضعيفا في العربية يلحن ولا يبالي، أو ملما بها يأخذ اللغة بصناعة النحو ولا يتكلمها سليقة.

النحاة والحديث:

ذكرنا أن سيبويه لم يضمن كتابه سوى ثمانية أحاديث، ولم ينسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أما الفراء فقد زادت عنايته بالحديث على عناية سيبويه، فقد جاء في كتاب: معاني القرآن ما يربو على ثلاثة عشر حديثا، احتج بأربعة منها صراحة، والباقي شواهد لظواهر لغوية عامة لا نحوية خاصة، وظل الأمر كذلك حتى نهاية القرن الرابع.

فإذا انتقلنا إلى المبرد وأبي علي الفارس، فإن كانوا زادوا في اعتماد لغة الحديث، إلا أنهما لم يجعلا منه موردا جديدا للاستقراء، كما نرى عند المتأخرين من النحاة، ومن خلفوهما كالزمخشري، وبن الشجري، والأنباري لم يفعلوا شيئا جديدا وذلك حتى القرن السادس الهجري.

نحاة الأندلس والحديث النبوي:

كان لابن حزم الأندلسي موقفه من النحاة الذين لم يعنوا بالحديث ولم يجعلوه حجة لهم في استنباط القواعد. ذلك أن سرت في علماء الأندلس عادة جديدة هي:أن تجعل من لغة الحديث موردا جديدا، وكان السهيلي، وابن خروف، وابن مالك قد أشاعوا فيمن جاء بعدهم عادة لم يكن عليها المتقدمون، منذ سيبويه حتى زمن أبي البركات الأنباري 577هـ.

هي أن يكثروا من الاحتجاج بالحديث النبوي، وهذا واضح في تراثهم. كما جاء في: الجني الداني للمرادي، والمغني لابن هشام وشرح الألفية لابن عقيل وهمع الهوامع للسيوطي. فكان نحاة الأندلس أول من أكثر من الإحتجاج بالحديث النبوي في النحو، وكان ابن مالك أكثر هؤلاء حماسة، إذ جعل من ظواهر الحديث النبوي اللغوية مادة يتعقب بها القدماء ويتهمهم بقلة الاستقراء، إلا أن اعتمادهم على ما في الكتب ومجامع الحديث واتخاذها حجة دفع بهم إلى ما يجره الخطر من سقط، أو تحريف، أو تصحيف، بالاضافة إلى عدم استنادهم إلى الرواية والمشافهة، مما أثر سلبا على اعتمادهم على هذا المصدر.

ولا نبارح هذا المبحث دون أن نتناول أدلة المانعين الاحتجاج بالحديث النبوي:

فاعتراضهم بأن الرواية كانت بالمعنى لا باللفظ. فالأصل أن تكون الرواية باللفظ، واحتمال الرواية بالمعنى احتمال عقلي- فرضي- لا واقعي يقينا- وإذا وقع- فالمغير لفظا بلفظ في معناه عربي مطبوع يحتج بكلامه في اللغة.

ثم إن كثيرا من الرواة كانوا من الصحابة والتابعين مما يغلب الظن أنها بلفظ النبي (صلى الله عليه وسلم) نفسه وإذا وقع الشك في بعض الروايات من غلط أو تصحيف فهو قليل لا يقاس إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب فكثير من الأشعار رويت بروايات مختلفة، وبعضها موضوع لم يتفطنوا إليه. حتى قال الخليل:"أن النحارير أدخلوا علي الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنت".

هذا من حيث المتن، أما من حيث السند فقد عرف المجيزون والمانعون أن ما في روايات الحديث من ضبط ودقة، وتحر لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة واللغويون من كلام العرب. حتى قال الأعمش:"كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم: لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واوًا أو ألفا أو دالا".

أما عن وقوع اللحن في الحديث:

فهو شيء إن وقع فهو قليل جدا لا يبنى عليه حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج، و إلا سقط الاحتجاج بالقرآن الكريم لوقوع اللحن فيه.

ثم أنهم حملوا على اللحن في الحديث تشددهم في اللحن في القرآن الكريم. يدل علي ذلك قول جمال الدين القاسمي 1332 هـ :"من قرأ حديث الرسول صلي الله عليه وسلم، وهو يعلم أنه يلحن فيه، سواء أكان في أدائه أو إعرابه يدخل في هذا الوعيد الشديد: "من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" لأنه بلحنه هذا كاذب عليه، وللأستاذ محمد الخضر حسين رأى وجيه في الاحتجاج بالحديث لم نشأ أن نبارح هذا المبحث دون أن نورده إتماما للفائدة ويتلخص في:

أولا: من الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة (القواعد) وهي ستة أنواع:

أ-ما يروى على قصد الاستدلال على كمال فصاحة الرسول صلى اله عليه وسلم كقوله: حمي الوطيس، مات حتف أنفه، الظلم ظلمات يوم القيامة، إن الله لا يمل حتى تملوا، رجعن مأزورات غير مأجورات.

ب-ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتشهد، وكثير من الأدعية والأذكار في أوقاته الخاصة.

ج-ما يروى عنه أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

د-الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى الصحابة، أو إلى التابعين الفصحاء.

هـ- الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس والشافعي.

و- ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، كابن سيرين، والقاسم بن محمد، وعلى بن المديني.

ثانيا: من الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به: وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين.

ثالثا: الأحاديث التي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه، وهو الحديث الذي دون في الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستة المذكورة آنفا، فإذا ورد لفظه علي وجه واحد، فيصبح الإحتجاج به، وما اختلفت روايته يؤخذ بالرواية المشهورة ولا يؤخذ بالرواية الشاذة.

تلك هي المادة التي كانت بين أيدي النحاة، وهي غنية جدا، يمكن أن تكون موردا عظيما لدراسة العربية واستنباط قواعدها، ولكن ذلك يحتاج إلى استقراء كامل، وتأمل واع وتتبع دقيق للظواهر. ولا يتحقق ذلك إلا إذا عمد النحاة إلى تصنيف المادة اللغوية، واستقرائها ومعرفة ما يؤخذ منها، وإدراك ما يجب أن يطرح.

تصنيف المادة اللغوية:

يعتبر جمع اللغة المدروسة أحد المراحل في عملية السماع، يلي ذلك عملية تصنيف اللغة تصنيفا خاصا لتحقيق الاستنتاج العلمي، صحيح النتائج سليم البناء.

هذا التصنيف الذي يتناول اللغة من خلال هذه الاعتبارات:

أولا: اللغة المدونة، واللغة المحكية أو المروية المتناقلة بين الناس من غير تدوين.

ثانيا: اللغة الشعرية، اللغة النثرية.

ثالثا: اللغة النادرة القليلة، واللغة الشائعة الكثيرة.

رابعا: اللغة المستعملة في قلب الصحراء، واللغة المتاخمة للأمم الأعجمية.

اللغة المدونة:

وتشمل: القرآن الكريم، ومادون بعض الصحابة من أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم), وما دونه الرواة من قصائد الجاهليين والإسلاميين، وما كتب في الصحائف من أقوال العرب وأمثالهم.

اللغة غير المدونة:

وتمثلت في كلام العرب الفصحاء، روايات للأشعار. تلاوة القرآن الكريم.

النحاة واللغة المدونة:

تحفظ النحاة تجاه اللغة المدونة، دون الإعتماد على الرواية والمشافهة. وذلك أنهم لم يكونوا يجرؤون على استقراء اللغة المدونة من غير أن تعرض عليهم بصيغة الرواية والمشافهة.

وتوضيح ذلك: أن النحوي كان لا يقوي على أن يعود مثلا إلى ما جمعه شيخه أبو عمرو بن العلاء من شعر وأمثال، ليستقرى ما فيه من لغة فصيحة، إلا إذا قراه على أبي عمرو بن العلاء نفسه ووقفه على كل كلمة من كلماته، لئلا يقع في التحريف والتصحيف. وكانوا بذلك متآثرين بموقف أبي بكر الصديق في جمع القرآن الكريم وما أشار به إلى زيد بن ثابت من اعتماد مادون في الصحف والرقاع وتثبيت ذلك بما حفظ في صدور القراء.

وكانت أكبر سبة توجه المتعلم انه . صحفي . أي يأخذ علمه من دون أن يقرأه علي الشيوخ، أو يرجع فيها إلى الأعراب.

قال ابن سلام الجمحي:" وفي الشعر المسموع مفتعل، موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة في عربيته وقد تداوله قوم من كتاب إلي كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية.

ولم يعرضوه علي العلماء". ومما ردّ به ما نسب إلى عاد وثمود من شعر أنه: لم يرو قط عربي منها بيتا واحدا ولا رواية للشعر.

وهكذا نرى ابن سلام يربط بين طريقتين لصحة المروى: هما الرواية عن الأعراب الفصحاء وما يرويه الرواة المحترفون من العلماء، وهذا يعني أن الأخذ من الكتب من غير قراءة علي الشيوخ مما يستهجن في البيئة اللغوية آنذاك.

ومن أجل هذا كان كبار العلماء والمتعلمون يحرصون علي أن يأخذوا العلم من مصادره الحية.

فالأصمعي يقرأ شعر الخطيئة والنابغة علي أبي عمرو بن العلاء، ويقرأ شعر الشنفري علي الإمام الشافعي.

وأبو حاتم السجستاني يقرأ شعر عروة بن الورد علي أبي عبيدة معمر بن المثنى.

وأبو عمرو الشيباني يقرأ دواوين الشعراء علي المفضل الضبي، وغير ذلك كثير.

وهذا يفسر لنا كثيرا من مواقف النحاة، فهو سر الكثرة التي تقع عليها في كتبهم من أشعار العرب، وقلة ما فيها من آيات القرآن الكريم، وهذا ما احتجوا به في عصور النشأة من أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم). فالشعر إما مأخوذ من الرواة المحترفين، وإما من البداه الفصحاء أما من القرآن الكريم فلا يؤخذ من الصحف بل من أفراه المقرئين، وهم ليس من أهل البادية، إلا إن ثقة النحوي كانت تنصب علي صحة نقل المقرئ عن شيوخه، وصحة نقل شيوخه عن شيوخهم حتى تصل الرواية إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.(1)

ويفسر لنا انصراف النحاة عما دون من أحاديث الرسول (ص) لأن السبيل إلى قراءته علي أصحابه لم تكن ميسرة، ما عدا أحاديث قليلة صحت عندهم، أوردوا بعضها كشواهد علي ظواهر نحوية. كما فعل سيبويه في الكتاب (سبعة أحاديث . أو ثمانية).

الخلاصة:

يدل هذا علي شيء مهم جدا في استقراء النحويين للغة. وهو أنهم عنوا باللغة المحكية المسموعة، فالقرآن الكريم ذو أسانيد صحيحة، والشعر يسمع من أفواه الفصحاء أو الرواة الثقات، والأمثال تداولها الناس كما رويت عن الأعراب الموثوق بهم والذين تؤخذ عنهم اللغة هم: أبناء الخيام الذين لم يختلطوا بالأعاجم فظلت العربية علي ألسنتهم صافية غير مشوهة.

وهذه الخصلة في طبيعة الاستقراء، تدل على سلامة الدراسة اللغوية التي قام بها العرب القدماء.

كما تدل علي وجه كبير من وجوه الشبه بين مناهجهم ومناهج المعاصرين الذين يجدون في الكلمة المحكية مصدرهم المهم ويجعلون اللغة المدونة ثانوية أو مساعدة لأغير.

الإحالات

(1) ينظر : في أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني

---

[i]. ينظر المزهر للسيوطي، ص 07-55، ج1.

[ii]. فصلت، الآية 03.

[iii]. الزخرف الآية3، يوسف الآية 2.

[iv]. ينظر أصول النحو، سعيد الأفغاني ص 07-15 والخصائص لابن جني ج2، ص8.

[v] ديوان الأدب، ص 30.، وينظر : أصول النحو لسعيد الأفغاني.

[vi]. الأغاني، ج3، ص26.

[vii]. الاقتراح، ص 24.

[viii]. الأغاني، ج3، ص26.

[ix]. الخصائص، ج2، ص5.

[x]. المرجع نفسه ص 5.

[xi] البقرة 89.

[xii] الزخرف 76.

[xiii] النساء 31.

[xiv] راجع الشواهد القرآنية في مغني اللبيب لابن هشام.

[xv] . هود78.

[xvi] . الجاثية14

[xvii] . البقرة 13.

[xviii]. يس ، 10

[xix]. فاطر 43.

[6] . البقرة ، 16

[xxi] البحر المحيط ، ج4، ص 271.

[xxii] الأعراف.

[xxiii] النساء، 1.

[xxiv] البحر المحيط، ج4، ص272.

[xxv] تفسير الرازي (فخر الدين)، ج3، ص 193.

[xxvi] تهذيب اللغة، الأزهري.

[xxvii] بغية الوعاة، للسيوطي.

[xxviii] طبقات اللغويين.

[xxix] ينظر: الخصائص لابن جني، الكتاب لسيبويه، شرح شواهد المغني، للسيوطي، أصول النحو، سعيد الأنغاني، أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، المدارس النحوية منحنى الإسلام، أحمد أمين.